المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 14348
الصفحـات : 6 المسلسل : 22

ملف صحفي

قمة مكة

العمل الإسلامي المشترك ضرورة في حقبة التحولات العالمية .. وتفعيل "المنظمة" خطوة استراتيجية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 14348
الصفحـات : 6 المسلسل : 22

فتحي عطوة (القاهرة)

الظروف التي تنعقد فيها القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة في رحاب مكة المكرمة تزيد الأمل في الشارع الإسلامي، ولعل مايزيد الأمل في نجاح هذه القمة واعتبارها بداية لتفعيل دورها في عالم اليوم الذي يشهد تحولات هامة، هو ثقل المملكة الإسلامي ورغبة قيادتها الصادقة في أن يحتل العالم الإسلامي مكانته التي تتمشى مع قدراته وامكانات دوله.

ولعل دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين الماضي لأن تصل القمة التي تعقد في أقدس بقاع الأرض مكة المكرمة إلى ما يعزز وحدة الصف ولمّ الشمل وأن تعيد بتوفيق الله الثقة بالنفس للأمة الإسلامية لتمارس دورها التنويري والمؤثر في عالم اليوم لأكبر دليل على رغبة القيادة السعودية في تفعيل المنظمة.

والسؤال الآن ماهو الطريق إلى تفعيل دور المنظمة في عالم اليوم؟ وفي الإجابة على هذا التساؤل يمكن القول أن المنظمة بحاجة إلى اتحاد الإرادة السياسية للدول الأعضاء في تفعيل دور المنظمة العالمية من خلال عدد من الخطوات هي:

١- معالجة أزمات الأمة كمقدمة لنظام الأمن الجماعي ومكافحة الإرهاب وتعزيز الحوار فيما بين المسلمين، وخاصة بين العلماء، والمثقفين، والفقهاء، وصانعي السياسات؛ والاستفادة من المؤسسات الإسلامية القائمة، كمجمع الفقه الإسلامي الذي يجبُ إعادة تنظيم أمانته العامة، وتفويضه في النظر في القضايا التي تندرج ضمن اختصاصاته، بما يُسهم في تحقيق تفاهم أفضل والتقليل من الخلافات الموجودة بيننا، ودعم وحدتنا وتعزيز لُحمتنا كأمّة واحدة.

٢- تفعيل آليات منظمة المؤتمر الإسلامي والتنسيق بينها، وتفعيل الأجهزة والصناديق المعنية بالتعامل مع الكوارث الطبيعية، والتركيز على الدفاع عن قيم الإسلام الحنيف، والتصدي لأي محاولة للتشويه الإعلامي لدور الإسلام ، وعلى عدم وجود أي علاقة للأديان بالإرهاب. فمنظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر ثاني أكبر منظمة بعد الأمم المتحدة، ولكن ميزانيتها تعتبر صغيرة جداً مقارنة مع الميزانية الأممية، ولكنها في حاجة إلى إدخال تغييرات على كيان المنظمة الإسلامية، والتوصل إلى الآليات التي تجعلها أكثر قدرة على التأثير في العالم الإسلامي مثل إنشاء قسم للتخطيط الاستراتيجي، وقسم لحل النزاعات، وقسم للأقليات، وقسم لتطوير المرأة والبحث العلمي، ووضع لائحة جديدة لمعاقبة الدول المتخلفة عن دفع مستحقاتها المالية لأكثر من ثلاث سنوات، كفقدان حق المشاركة في القرار السياسي، وعدم التمتع بأية أحقية في تمويل مشروعات بعينها عبر بنك التنمية الإسلامي، وكذلك رفض تعيين أي من أبناء تلك الدول في هيئات ومقرات المنظمة.

٣- حل المشكلات الاقتصادية

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 14348
الصفحـات : 6 المسلسل : 22

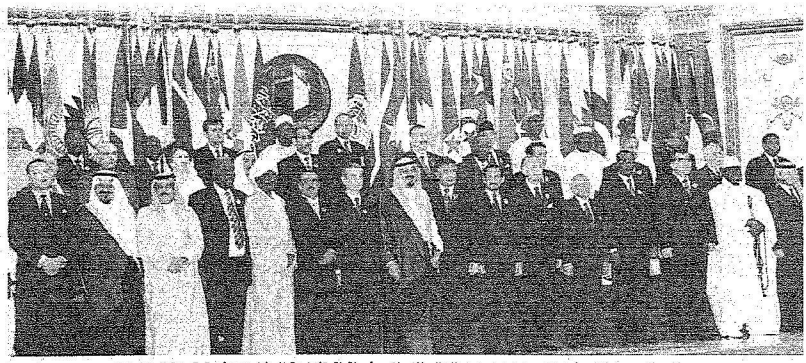

خادم الحرمين الشريفين يتوسط زعماء دول العالم الاسلامي في لقطة تذكارية للمشاركين في قمة مكة المكرمة

للدول الإسلامية الأقل نموا، وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإنشاء سوق إسلامية مشتركة، ودعم النظام المالي الدولي وأنشطة البنك الإسلامي للتنمية، والمساعدات الاقتصادية لعدد من الدول الأعضاء، والدول المتضررة من الجفاف والظروف الطبيعية، وتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء.

٤- العمل على عقد مؤتمر دولي للبحث في قضية الإرهاب برعاية الأمم المتحدة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

٥- سعي المنظمة للحصول على تمثيل في مجلس الأمن الدولي، في إطار إصلاح الأمم المتحدة.

٦- العمل على تدعيم التزام العالم الإسلامي، وتفاعله مع سائر الثقافات والحضارات، بما فيها الغرب، وأخذ زمام المبادرة بُغية تشجيع الحوار البناء والتفاهم المتبادل معها، وبخاصة في سياق ما يُبذل من جهود على الصعيد العالمي من أجل مكافحة الإرهاب، وإقامة حوار مع سائر الثقافات والحضارات، بما فيها الغرب، والمؤسسات العالمية والإقليمية الأخرى، وذلك من أجل إرساء مبادئ الوسطية المستنيرة، والتفاهم المشترك، والإرتقاء بصورة الإسلام كدين يدعو إلى السلم والوئام بين البشر، على أن تتولى الرئاسة الثلاثية لقمّة منظّمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة أصدقاء الرئاسة تمثيل المنظّمة في هذا الحوار

٧- دعم العلم والتكنولوجيا لما لهما من دور ريادي في تقدّم الأمة ورقيّها، والعمل على تضييق الهوّة العلمية والتكنولوجية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبين العالم الإسلامي والعالم الصناعي المتقدّم، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنمية الأمة الإسلامية، وذلك من خلال تفعيل دور اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي التابعة للمنظمة (كومستك).

٨- إجراء استعراض وتحليل لمواقف المنظمة من القضايا الدولية، ووضع الاستراتيجيات المناسبة سعياً إلى تحقيق وحدة الأمّة الإسلامية وتماسكها وتأكيد تضامن الدول الأعضاء في المنظمة وخاصة في المحافل الدولية، على أن تتولى الرئاسة الثلاثية لقمّة منظّمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع أصدقاء الرئاسة وضع اللبنات الأولى لهذا الاستعراض.

ولا يعني ذلك أن المنظمة لم تعمل خلال الفترة الماضية على تفعيل التضامن الإسلامي بل المقصود هو المزيد من الآليات الجديدة وتفعيل القرارات السابقة فمنذ عام ١٩٦٩ عمل قادة الدول الإسلامية على فتح آفاق أخرى للتعاون إلى جانب التضامن السياسي؛ فالفقرة (أ) من المادة (٢) في الميثاق تنص على:

"دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والمجالات الحيوية الأخرى والتشاور بين الأعضاء في المنظمات الدولية الأخرى من أجل ذلك..."

وقراءة القرارات المتعلقة بالتضامن الإسلامي في إعلانات القمم المختلفة للمؤتمر الإسلامي. فمنذ مؤتمر القمة الثاني (١٩٧٤) الذي بلور خطوات المنظمة - في ضوء الأوضاع الاقتصادية في البلدان الإسلامية - في القضاء على الفقر والجهل والمرض، وإنهاء استغلال الدول المتقدمة للنامية، وتنظيم معدلات التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والنامية.. ودعوة الجمعية العامة

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 08-12-2005 العـــدد : 14348
الصفحـات : 6 المسلسل : 22

للأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية تُخصَّص لمشكلات التنمية الاقتصادية وصولاً لنظام اقتصادي يقوم على تحقيق المصلحة المشتركة للجميع بما فيها الدول الإسلامية؛ منذ تلك القمة والتعاون الاقتصادي مطروح بوضوح على جدول كل قمة بلا استثناء على نحو صاعد، فالدول الإسلامية لم تَضَع وقتًا بعد طرح تلك الأهداف في القمة الثانية، فوافقت القمة الثالثة (١٩٨١) على خطة عمل قدمتها المملكة العربية السعودية في المؤتمر السادس لوزراء الخارجية من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي في حقول عشر أهمها الغذاء والزراعة والتجارة والصناعة والنقل والسياحة. وفي القمة الرابعة (١٩٨٤) تمت الموافقة على التقرير الذي رفعه مؤتمر وزراء الخارجية حول سبل إنقاذ الخطة، وتقرر في القمة ذاتها تعزيز برنامج التنمية في العالم الإسلامي من خلال دعوة الأعضاء وممثلي صناديق التنمية والبنك الإسلامي للتنمية في وضع تفصيلات للبرنامج.

ومع القمة السادسة (١٩٩١) بدأ الحديث عن إشراك القطاع الخاص في تعزيز تضامن الدول الأعضاء اقتصاديًّا، كما تمت الدعوة لتوسيع رقعة التجارة المتبادَلة، وتخفيف الحواجز الجمركية وإلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية، كما تقرر في قمة (١٩٩١) أيضًا استطلاع إمكانية إقامة سوق إسلامي مشترك بين الدول الأعضاء؛ وفي سبيل ذلك تقرر إنشاء شبكة للمعلومات بين الأعضاء خاصة بالمسائل الاقتصادية، وكان ذلك تماشيًا مع مناخ عقد القمة في بداية التسعينيات وتزايد الحديث عن التجمعات الاقتصادية، لا سيما أن تجربة دول جنوب شرق آسيا كانت ماثلة في الأذهان وقتها بحيث مثل الحديث داخل مؤتمرات القمة امتدادًا لجدل عالمي حول التعاون الاقتصادي، وهو ما حدا بالقمة السابعة (١٩٩٤) أن تصدر قرارًا تحث دول المنظمة على تنسيق مواقفها الاقتصادية في إطار مجموعات التفاوض المشكلة في دورة أورجواي – شريطة ألاّ يكون التعاون بين الشرق والغرب مضرًّا بمصلحة البلاد الإسلامية، والدعوة لجهد جماعي لزيادة الاستثمار داخل العالم الإسلامي كما جاء في القمة التي عقدت عام (١٩٩٧).

وتنفرد هذه القمة الحالية بأسلوب جديد في التعامل مع قضايا الأمة الإسلامية إذ إن الجهة التي أعدت لها المواضيع التي ستتطرق اليها والتوصيات التي ستنظرها قاموا بوضع تقرير متكامل عن التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية ويحمل رؤية مستقبلية حول التعامل معها على كافة المحاور السياسية والتنموية والاجتماعية والثقافية والعلمية وتم تحويل ذلك التقرير الى خطة عشرية لإعادة بناء البيت الإسلامي وتعزيز التضامن لتمكين الأمة من القيام بالدور الريادي الذي يليق بها وبالرسالة التي تحملها.